

في البداية، في ان تقام وحدة بين الاردن وسوريا؛ ثم عرض فكرة اقامة وحدة اردنية - عراقية تحت زعامته، على ان تكون الوراثة للأسرة المالكة في العراق، وظل متشبثاً بهذه الفكرة خلال العامين ١٩٤٥ و١٩٤٦، إلا ان محادثاته مع الامير عبدالاله لم تصل الى تحقيق ما هو اكثر من معاهدة صداقة وتحالف^(٢٩).

كان عبد الله يعتقد، فعلاً، بأن عمّان ليست سوى محطة مؤقتة على طريقه الى حكم رقعة اوسع ودولة اكبر. وقد اعترف، ذات مرة، بأنه لم يقنع، ابدأً، «بالبرية الواقعة شرق الاردن» التي حصل عليها. لكن «المحطة المؤقتة» تحولت الى دولة مستمرة، وإن استقرت حدود البلد بصورة معقولة، فحدوده الغربية بقيت قيد الدرس، طارحة، باستمرار، ومن دون حل حقيقي في الافق، مشكلة شائكة هي علاقة الاردن بفلسطين^(٣٠). وكان هذا التآرجح حسم مرة اولى عندما فصل البريطانيون شرق الاردن عن فلسطين؛ ثم بدا ان المسألة حسمت مرة أخرى، ولكن باتجاه معاكس غداة حرب العام ١٩٤٨، عندما أنشأت الجامعة العربية «حكومة عموم فلسطين»، التي لم تعمر طويلاً، بينما استطاع الامير عبد الله، من عاصمته عمّان، ان يعقد مؤتمراً فلسطينياً في عمّان، في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، رفض هذه الحكومة. وفي كانون الاول (ديسمبر) التالي، عقد بعض شخصيات الضفة الفلسطينية مؤتمراً في اريحا دعا الى وحدة الضفة مع شرق الاردن^(٣١).

لقد استمرت جاذبية فلسطين هاجساً بالنسبة الى عبد الله، حتى بعد ان تحطمت آماله في اقامة «سوريا الكبرى». فالمنطقة الواقعة غرب نهر الاردن، توفر اتجاهاً طبيعياً للتوسع الهاشمي، وتتيح مصدراً محتملاً للاسواق ولرأس المال، وكذلك منفذاً الى البحر؛ وبالإضافة الى ذلك كله، هناك القدس؛ واخيراً، لم يستطع عبد الله ان يتجاهل التحدي المحتمل من حركة وطنية فلسطينية غير منظمة، وإن كانت راديكالية، تحت زعامة منافسه الحاج امين الحسيني. وتوصل عبد الله الى انه ينبغي عليه ان يلعب دوراً بارزاً في ادارة القضية الفلسطينية غرب نهر الاردن، بغية الحفاظ على نظامه ذاته. لقد اسرَّ عبد الله لصديق له، بقوله: «ان المفتي و (الرئيس السوري) شكري القوتلي يريدان اقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين، بزعامه المفتي. ولو تم ذلك فعلاً، فسيحيط بي الاعداء من كل جانب»^(٣٢).

غير ان التسليم بهذه الرغبة القوية في القيام بدور رئيس على الساحة الفلسطينية كان يتعارض، على الدوام، بمحدودية قدرات الاردن، وبحساسية قاطعة للقيود الداخلية، والخارجية، على خياراته السياسية. وتحققت في هذا الحذر والتحفظ، اجمالاً، تحت سيل من الكلام البليغ عن الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وهي اقوال كانت تشير، بوضوح، الى دور للعرش اكبر مما يبدو قادراً على ان يلعبه. ومع ذلك، فان موقع الاردن الجغرافي، المحشور بين دول متفوقة عليه من الناحية العسكرية، اضطره، على الدوام، الى ان يخضع مصالحه لتوافق الاجماع العربي، وان يسعى الى تحقيق اهدافه بحرص وتردد^(٣٣).

وبالطبع، يمكن اعتبار هذا التناقض الاردني الصورة الاكثر وضوحاً لما نسميه بجدلية الشمولي والمحلي، او بالاحرى لجدلية نظرة الاردن الى نفسه، ونظرة الآخرين اليه. بيد ان هذه الجدلية الثنائية ليست بالجمود الذي يمكن تصوره. فعلاقات هذه الثنائية متداخلة، والارض تحت اساساتها في تبدل دائم. وبما ان الاهتمام، هنا، ينصب على موقف المملكة ذاتها، فالسؤال الذي يصبح ملحاً هو موقف الاردن في هذا الاستقطاب الحاد بين حدي هذه الجدلية. وما نريد اثباته، هنا، ان الاردن لم يأنف من تفضيل «الاردنة» في كل مرة رأى فيها ميزان القوى الاقليمي يميل لغير مصلحته. والتاريخ المعاصر حافل بأمثلة عن هذا التفضيل، لن نستعيد، في هذا الشأن، إلا بعضاً منها.